



المجلة الديمقراطية التقدمية - البحرين

www.altaqadomi.com



صوت المرأة

نشرة دورية تصدر عن قطاع المرأة بالمنبر الديمقراطي التقدمي - العدد الاول - ديسمبر ٢٠٠٩

تكريماً لعطاء المرأة البحرينية وجهودها المتميزة في مسيرة التنمية وتقدمها تحتفل مملكة البحرين في الأول من ديسمبر من كل عام بيوم المرأة البحرينية الذي يعود إقراره في عام ٢٠٠٨ بناءً على التوافق الذي تم بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٩ وبدعوة من المجلس الأعلى للمرأة لكافة الجهات المعنية بشأن المرأة البحرينية، وقد تزامن هذا الحدث ذكرى مرور ٨٠ عاماً على دخول المرأة البحرينية التعليم النظامي في عام ١٩٢٨م، ولتجسيده تم تحديد شعار المناسبة الدائم (قرأت - تعلمت - شاركت)

في هذا اليوم تحتفي المؤسسات الرسمية والأهلية والجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في البلاد بتكريم المرأة البحرينية تقديراً لإنجازاتها وتميزها في مجالات العمل وتمكينها من أداء دورها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

وفي هذا السياق لا ننكر أن المرأة البحرينية في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك قد حققت إنجازات ومكاسب في العديد من القضايا المتعلقة بها كما ونقدر مبادرات المجلس الأعلى في ما يتعلق بوضع الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة البحرينية والحملة الوطنية في إصدار قانون للأحوال الشخصية وتنفيذ برنامج التمكين السياسي للمرأة. ولكن هناك ثغرات ونواقص واضحة بالنسبة لقضايا المرأة لم تتحقق بالرغم من المطالب العادلة والمشروعة التي تنادي بها سنوات طويلة.

المطلوب اليوم كنساء أن نكتف الجهود مع جميع القوى المجتمعية المهمة بشأن المرأة والمعترفة بها كشريك أساسي في مسيرة البناء والتنمية، وأن نناضل من أجل كسب المزيد من الاستحقاقات والمطالب الشبه يومية في حياة المرأة التي تطالب بها منذ سنوات ظلت معلقة على وعسى أن ينظر إليها بعين الاعتبار ويتم تحقيقها، خاصة فيما يتعلق بحياتها الأسرية ومشاكلها العائلية التي باتت وبشكل ملح ضرورة الإسراع في إصدار قانون عصري موحد للأحوال الشخصية متوافق عليه ينصف المرأة البحرينية شرعاً وينظم العلاقة الأسرية في مجتمعنا، وأما على الصعيد التمييز ضد المرأة البحرينية يجب الالتزام باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها ورفع التحفظات التي تتعارض مع موادها (١٦،٩،٢). هذا إلى جانب ملفات أخرى عديدة تحتاج إلى عناية مجتمعية ومعالجة سريعة مثل ظاهرة التفكك الأسري وازدياد حالات الطلاق وجنسية أبناء البحرينية وظاهرة العنف ضد النساء بالإضافة إلى تنفيذ برنامج التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة والاهتمام به بعد أن أخذ هذا المؤشر في التراجع في السنوات الأخيرة هذا حسب ما جاء في تقرير المنتدى العالمي الاقتصادي، وبما أننا على أبواب انتخابات جديدة لابد من تعديل قانون الانتخاب وتقليص الدوائر الانتخابية وتطبيق نظام الكوتا المؤقتة لإفساح المجال للمرأة بالمشاركة في مجالس البلديات ومجلس النواب. كما ونطالب بهذه المناسبة توفير فرص العمل للعاملات الجامعيات ورفع التمييز عن المرأة في مكان العمل ومساواتها بالرجل في الأجور والفرص والترقيات، هذا إلى جانب ضرورة تعديل وإصدار القوانين التي تجرم العنف وتقر حرية التنظيم النقابي في القطاع الحكومي، وحماية الأمومة وتوفير مرافق الرعاية داخل بيئة العمل ورفع أجور العاملات في دور الحضانه ورياض الأطفال.

نهني رفيقاتنا المنبريات ونساءنا البحرينيات بهذه المناسبة ونقول لهن أمانينا كثيرة وسنبقى نحلم بها ونناضل من أجلها إلى أن نتحقق.

وكل عام والمرأة البحرينية في تقدم وازدهار

يوم المرأة البحرينية

تساؤلات حول إصدار قانون مجزأ للأحوال الشخصية

يتطلب على أي حكومة إذا كانت تريد أن تمارس العدل والحق في المجتمع بأن لا تسمح أن يتجزأ المجتمع إلى جزئين حتى لا تتكسر فيه الفرقة والانشقاق بين أبنائه (أي المجتمع)، لذلك كان حرياً بأصحاب القرار في وطننا بأن لا يصدر ذلك القانون بشقه السنوي حتى لا تتكسر مفاهيم تمييزية ومذهبية في بلادنا، كان على المسؤولين وممثلي الشعب في مجلس النواب بأن يوافقوا على إصدار قانون موحد للأحوال الشخصية، بعد أن ناضلت المرأة البحرينية وتحديداً من خلال جمعياتها النسائية التي دعت لتشكيل لجنة في بداية الثمانينات من أجل إصدار هذا القانون، ولكن خُيبت آمال وتطلعات المرأة عندما حرم نصف المجتمع من حقه في ذلك التشريع، حيث تستمر معاناة المرأة في المحاكم الشرعية الجعفرية إلى حين صدور الشق الثاني من القانون.

فعلى النساء والعاملين في الجمعيات النسائية واللجان النسائية في الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن يتكاتفوا ويوحدوا جهودهم لكي ينالوا ذلك الحق الذي حرمت منه المرأة البحرينية. ففضل المرأة لا يتوقف طالما هناك حق لم تناله، وهي التي تدفع الثمن باهظاً في المحاكم الشرعية من إذلال وإهانة لكرامتها كإنسانة.

صباح العود

بالونات في سماء المملكة

كلما تابعت أخبار اعتصام خريجوا العلوم الاجتماعية العاطلين عن العمل والذي فاق عشرين اعتصاماً أمام مبنى وزارة التربية والتعليم تتجدد ذاكرتي بعدد الاجتماعات واللقاءات الدورية للجان المناطية التي كنا نحضرها بصالة وزارة التربية والتعليم وفي المدارس وذلك بهدف تطوير وتحسين وضعية الإشراف الاجتماعي من خلال مناقشة الوصف الوظيفي للمشرفين والمشرفات بجميع مدارس المملكة - كنا زملاء عمل نطرح وناقش مختلف القضايا التربوية والمشاكل الطلابية والهموم اليومية للمشرفين والمشرفات الاجتماعيين بكل شجاعة وجدية ، كنا يبدأ واحدة و قلباً واحداً في الإرتقاء بدور الإشراف الاجتماعي في مسار العملية التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية للطلبة ولأولياء الأمور، وكانت أهم المطالب تنحصر في:

- الابتعاث للدراسة للحصول على مؤهلات أعلى.
- زيادة عدد المشرفين والمشرفات بالمدارس لضخامة المسؤوليات والمهام الملقى على عاتق الجميع.
- بناء مدارس جديدة في المدن والقرى المكتظة بالسكان.
- فصل المدارس المزدوجة " التي تشمل على أكثر من مرحلة " .
- أهمية وضرة وجود عيادة بكل مدرسة " ممرض / ممرضة " حيث الإشراف الصحي يأخذ الجزء الأكبر من وقت ودور الإشراف الاجتماعي.
- تطوير الكادر الوظيفي للمشرفين والمشرفات.

وقد سعت الوزارة جاهدة في تطوير عملية الإشراف الاجتماعي وتحقيق وإنجاز الكثير من المطالب على أرض الواقع وما زالت....واليوم مع هذا الزحف العمراني وزيادة الكثافة السكانية وانتشار الأمراض السريعة العدوى والتلوث البيئي والتجنيس السياسي العشوائي قد شكل ضغطاً كبيراً وساهم في إضافة مهام وأعياء جديدة وخطيرة على كل إدارات المدارس والعاملين والمشرفات والمشرفين في المدارس والعاملين في الحقل التربوي مما يستدعي ضرورة زيادة عدد المشرفين والمشرفات في المدارس التي تعاني من النقص وتوفير ممرضة لأهمية دورها في الإشراف الصحي - فالبالونات التي طارت حملت شهادات الخريجين لهي رسالة واضحة وصريحة تعبر عن حقهم الطبيعي في الحصول على وظيفة حتى يشعروا أنهم في مملكة الأمان.

مسارات نضالية للمرأة البحرينية

أول حق حصلت عليه المرأة البحرينية عام ١٩٢٨ منذ افتتاح أول مدرسة نظامية للبنات.... وهذا الحدث هو بداية ما لحق بالمرأة من تطور على مدار الحقب التالية.

المسار الثاني: بدأ مع تشكيل المنظمات والحركات السياسية منذ منتصف الخمسينات حيث شاركت طالبات المدارس عام ١٩٥٦ في المظاهرات التي عمت البحرين كرد فعل على العدوان الثلاثي على مصر وما حدث في تلك المظاهرة يعتبر علامة فارقة بالنسبة لعاداتنا وتقاليدنا في تلك المرحلة إذ خلعت طالبتان هما شهلا خلفان وبدرية خلفان عباءتهما احتجاجاً على رفضهما على تلك التقاليد البالية.

المسار الثالث: مشاركة المرأة في انتفاضة مارس عام ١٩٦٥ عندما شهدت البحرين إضراباً عمالياً قام به عمال شركة نفط البحرين (بابكو) حيث عمت المظاهرات جميع مدن البحرين - فانطلقت المسيرات من المدارس الثانوية للبنين والبنات تضامناً مع فصل العمال..... وحينها تصدت بعض الطالبات في مدرسة المنامة الثانوية لمنع الطالبات من تقديم الامتحانات فكان جزاءهن هو الفصل من المدرسة... ومن ثم تم إرجاعهن للدراسة بعد خسارتهن سنة دراسية، وبعد تلك المرحلة تحديداً في نهاية الستينات اعتقلت الرفيقة أمينة السيد في القلعة، كما تم اعتقال المناضلتان الدكتورة سبيكة النجار وصالحة عيسان في بداية السبعينات.

المسار الرابع: منذ الستينات بدأت العوائل الميسورة تبعث بناتها للدراسة الجامعية خارج البحرين حيث تلقين تعليمهن في بيروت والقاهرة ودمشق والعراق والكويت وموسكو. وأول طالبة ذهبت لدراسة الطب في جامعة الصداقة في الاتحاد السوفيتي سابقاً هي الرفيقة غالية دويغر عن طريق جبهة التحرير البحرانية.. وقد رجعت جميع الطالبات من مختلف مشارب الأرض بانتماآت سياسية متنوعة - القومية والبعثيين والشيوخيين حاملين معهم أفكارهن السياسية وانخراطهن في صفوف تنظيماتهم السياسية فأضحت بصماتهم واضحة في صفوف الحركات والتنظيمات السياسية.

مسار آخر: شاركت المرأة في التوقيع على العريضة الشعبية عام ١٩٩٤ والتي شملت حوالي ٢٣ ألف توقيع حيث بلغت نسبة النساء الموقعات ٢٠% ودرجت في العريضة ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإدماجها في التنمية ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات..... حيث لاقى هذا البند معارضة شديدة من قبل رجال الدين الموقعين على العريضة.

نعيمة مرهون

لقاء لجنة قطاع المرأة بالمنبر الديمقراطي مع لجنة المرأة والطفل بالاتحاد

بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٩ التقت عضوات لجنة قطاع المرأة بالمنبر الديمقراطي التقدمي مع بعض عضوات لجنة المرأة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بمقر المنبر وقد استعرضت رئيسة القطاع السيدة نعيمة مرهون أهداف لجنة قطاع المرأة بالمنبر والملفات التي يتبناها القطاع وذلك بتشكيل فريق عمل من العضوات المنبريات لتفعيل اتفاقية سيدوا وعقد ورش عمل، وملف قانون الأحوال الشخصية بشقيه السني والشيعي، تمكين المرأة سياسياً، الكوتا، الجنسية والعنف وغيرها من الملفات، بالإضافة لعمل نشرة دورية تحمل صوت المرأة، كما قامت رئيسة لجنة المرأة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيدة سعاد مبارك باستعراض أهداف اللجنة التي تمس قضايا المرأة العاملة بشكل عام والمرأة البحرينية بشكل خاص ومشاركة المرأة وانخراطها في العمل النقابي، كما استعرضت كل عضوة عن عمل نقابتها والانجازات والصعاب التي تواجهها ودور المرأة في النقابة بشكل عام، لقد كان لقاء مثمر تبادلت فيه وجهات النظر في كثير من الأمور والهموم والمخاوف المشتركة وتم الاتفاق على التعاون المشترك في الفعاليات التي يقيمها كل طرف وعمل ندوات للتعريف بالاتفاقيات المتعلقة بالمرأة.

إدماج المرأة في العمل النقابي



كثيراً ما تثار التساؤلات من قبل المهتمين بالعمل النقابي حول انخراط المرأة بالعمل في هذا المجال ومستوى مشاركتها، في إشارة إلى ضعف هذه المشاركة وعدم بروزها بصورة جلية.

لو أردنا تتبع تاريخ العمل النقابي في البحرين بصورة عامة، سنجد بأن المجال ذكوري بامتياز ومشاركة المرأة فيه أقل بكثير من مشاركة الرجل ولكنها موجودة والله الحمد وأن كانت على استحياء شأنه في ذلك شأن الكثير من الأمور الحياتية الأخرى.

لكن هذا لا يعفي المرأة بالطبع وهي التي شاركت بقوة لا تقل عن الرجل في الحياة العلمية والاقتصادية والاجتماعية بفعالية وتميز لا ينكره أحد، لا يعفيها من دورها وأهمية تفعيل مشاركتها في الشأن العمالي خصوصاً وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً لا ينفك عن مشاركتها في الحياة الاقتصادية جنباً إلى جنب أخيها الرجل.

من خلال مشاهدتي وخبرتي المتواضعة في العمل النقابي، أرى بأن المرأة العاملة لديها الكثير من القضايا والملفات الساخنة التي تحتاج إلى جهود مضيئة وعمل دعوي لعلتها مثل مفهوم الدور الإيجابي واتفاقيات الدولية المعطلة والمرتبطة بهذا الدور والذي دفعت المرأة ثمنه غالباً وكان سبباً رئيسياً في تهميشها والتقليل من فرصها في التطور الوظيفي، بينما تفضل المرأة تبادل الهموم مع مثيلاتها دون أن يتحول هذا الهم أو تلك المشكلة أو غيرها إلى خطة عمل واقعية تتلمس منها الحلول وتصل بها إلى مواقع صنع القرار.

لكنني وللإنصاف أعتقد بأن حداثة التجربة العمالية إلى حد ما ساهم في ضعف المشاركة وتدني مستوى الأداء أن جاز لنا التعبير واستحواذ الرجال على نصيب الأسد في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة وربما الدنيا ساهم بشكل أساسي في بروز هذه المشكلة والتي تعد فيه ضعف المشاركة هي القاعدة وليست الاستثناء كذلك مسؤولية المرأة التي لا تقف عند حد المشاركة الاقتصادية بل تتعدى إلى الحياة الاجتماعية ويأتي على رأسها دورها المفصلي في الحياة الأسرية إذ تمثل العمود الفقري في إدارة شئون الأبناء والأعمال المنزلية.

ويبقى السؤال المهم بانتظار مشاركتكم وهو كيف يمكن رفع مستوى مشاركة المرأة وإدماجها في العمل النقابي بصورة أكثر فعالية ؟

رباب الشهابي

تحالف إقليمي لتعديل نصوص في قانون الأحوال الشخصية



تم تشكيل تحالف إقليمي من أربع دول عربية وهي: اتحاد المرأة الأردنية الأردن – لجنة حقوق المرأة اللبنانية لبنان – مركز قضايا المرأة المصرية مصر – مركز المرأة للإرشاد القانوني فلسطين.

تهدف الحملة إلى تعديل بعض نصوص قوانين الأحوال الشخصية منطلقة من:

1. أن حقوق المرأة هي حقوق إنسانية.
2. أن المساواة هو حق أساسي لجميع المواطنين بصرف النظر عن الجنس والدين.
3. الوصول إلى تعديلات تقضي إلى قانون عصري للأحوال الشخصية تصان فيه حقوق الأطفال والنساء والرجال.
4. لاستناد إلى المواثيق الدولية والتفسيرات الفقهية المستنيرة.

ومن أهم النصوص التي ركزت عليها الحملة لتعديلها والتي تعتبر معيقاً حقيقياً في حياة المرأة :

1. الولاية.
2. تعدد الزوجات.
3. الأموال المشتركة.
4. الطلاق وآثاره.
5. قوانين الأحوال الشخصية للمسيحيين.

يطمح التحالف أن يؤسس هذا المشروع إلى وضع رؤية شاملة لقانون أسرة متكامل وعصري وذلك من خلال طرح قانون أحوال شخصية موحد للدول العربية كما أن التحالف يطمح في المستقبل أن يكون هناك قانون عصري مدني يوحد كافة المواطنين بصرف النظر عن الجنس أو الدين فتصنيف المواطنين على أساس ديني وطائفي في الأحوال الشخصية يؤكد التقسيم الطائفي في المجتمعات بما يشكل خطراً حقيقياً على بقية المجتمع ويعيق عملية التنمية في الوطن.

المصدر: مجلة الروزانا – تصدر عن الإتحاد الأردني

نعيمة مرهون